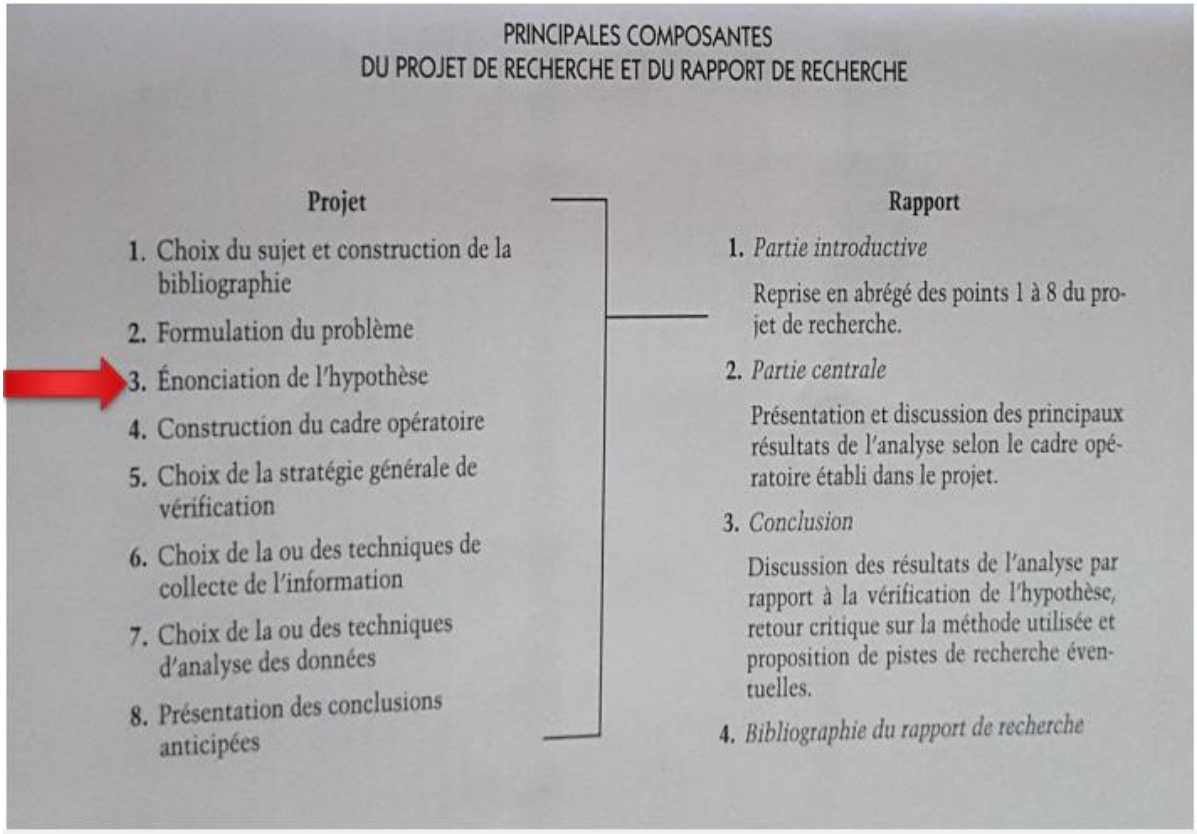

PRINCIPALES COMPOSANTES
DU PROJET DE RECHERCHE ET DU RAPPORT DE RECHERCHE

Projet

1. Choix du sujet et construction de la bibliographie
2. Formulation du problème
3. Énonciation de l'hypothèse
4. Construction du cadre opératoire
5. Choix de la stratégie générale de vérification
6. Choix de la ou des techniques de collecte de l'information
7. Choix de la ou des techniques d'analyse des données
8. Présentation des conclusions anticipées

Rapport

1. *Partie introductive*

   Reprise en abrégé des points 1 à 8 du projet de recherche.
2. *Partie centrale*

   Présentation et discussion des principaux résultats de l'analyse selon le cadre opératoire établi dans le projet.
3. *Conclusion*

   Discussion des résultats de l'analyse par rapport à la vérification de l'hypothèse, retour critique sur la méthode utilisée et proposition de pistes de recherche éventuelles.
4. *Bibliographie du rapport de recherche*

1. ما هو الدور الذي يفترض أن تلعبه الفرضية في عملية البحث؟

- الفرضية هي صياغة تقريرية لسؤال البحث الخاص ، **لكن بصيغة الإيجاب اللغوي ؛ نؤكد اللغوي.**

- **هي نقطة بداية للتجربة العملية أو التحقق من هذه الفرضية**. فالفرضية هي **حلقة ربط بين العمل النظري والعمل التجريبي للتحقق من هذه الفرضية المصاغة.**

2. ماهية الفرضية:

الفرضية هي إجابة متوقعة للسؤال الخاص أو الفرعي لإشكالية البحث.(Manheim et Rich) يعرفانها على أنها بيان تقريري لتحديد علاقة متوقعة و معقولة و ممكنة موجودة في الظاهرة العلمية المشاهدة او المتخيلة المراد دراستها.

3. عرض مثال:

لنعتبر أن إعداد إشكالية البحث دفع بنا إلى إعلان سؤال خاص على العلاقة بين اعتماد الدولة A على الدولة B و الامتثال أو الدعم في السياسة الخارجية بين هذين الدولتين.

لنعلن إذن علاقة بين مفهومين أو حدين من الإشكالية ونمثلهما بالعلاقة التالية.

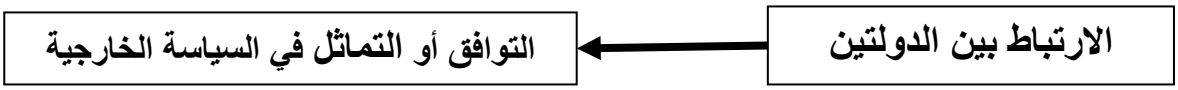

الارتباط بين الدولتين: ممثل في الاعتماد أو الدعم بين الدولتين بشتى أشكاله.

التوافق أو التماثل في السياسة الخارجية: أن تكون للدولتين نفس المواقف في شؤون السياسة الخارجية على المستوى الدولي.

السهم الممثل أعلاه يمثل العلاقة بين المفهومين (**الارتباط بين الدولتين**) و (**التوافق أو التماثل في السياسة الخارجية**) يمكن أن يفسر باعتماد الدولة A على الدولة B في مجال السياسة الخارجية. هذه الظاهرة العلمية المشاهدة المراد دراستها تفسر بأن الارتباط بين الدولتين هو بسبب توافقهما أو تماثلهما في قضايا السياسة الخارجي. تبقى الدراسة التجريبية أن تؤكد أو تنفي هذه العلاقة.

من اللازم أن نحول هذه المفاهيم النظرية إلى مفاهيم أو حدود منهجية أكثر دقة، وذلك في مرحلة هيكلة الفرضية؛ بناء مفهوم علمي يترتب عنه تحديد مفهوم **أو مفاهيم فرعية** الذين هم خصائص أو سمات أكثر تجسيدا من المفهوم الرئيسي أو العام. ولهذا العلاقة تحدد في مرحلة إعداد الإشكالية تتحول إلى علاقة مجسدة أثناء النطق أو التصريح بالفرضية ولهذا نصوغها كما يلي:

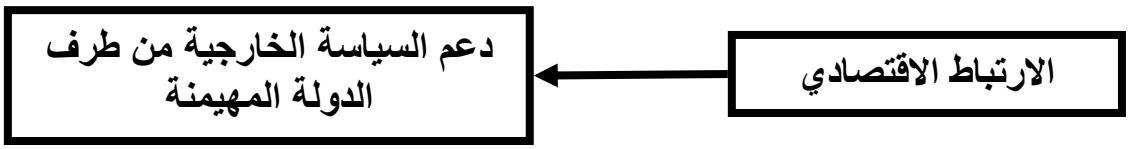

.

إذن الفرضية يمكن صياغتها بالشكل التالي:

الفرضية:

مستوى عالي من الارتباط الاقتصادي لدولة اتجاه دولة أخرى من المرجح أن يسبب من طرف الدولة الأولى دعما للسياسة الخارجية للدولة الثانية.

الخلاصة:

إذن يمكننا القول أن **الفرضية هي علاقة سببية أي وجود سبب يحدث نتيجة** ؛ **أو يمكن أن تكون علاقة إرتباط بين المفاهيم المستخلصة من إعداد الإشكالية.**

ولهذا نسوق الشكل التالي.

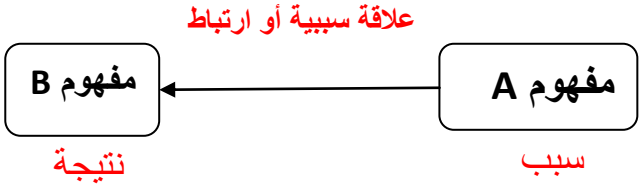

4. خصائص الفرضية

أ. **الفرضية يجب أن تكون معقولة**

- أي لا بد للفرضية من صلة وثيقة بما فيه الكفاية مع الظاهرة العلمية المراد دراستها؛ وفقط القراءة المتأنية والواعية تسمح للباحث من المعرفة الجيدة بموضوع البحث.
- هذه العلاقة لا يمكن أن تستخدم لإثبات حقيقة واضحة(لا يمكن أن تكون مثالية) أي يترك مجالا للحصول على درجة معينة من عدم اليقين أو الشك مثال: **الماء يتجمد عند 0 درجة مئوية ؛**

ب. **يجب أن تكون الفرضية قابلة للتحقق**

وذلك بالمعلومات المتاحة والتي تصبح عاملا حاسما للتحقق من الفرضية. و عملية الافتراض هي بالتالي تعتمد على العناصر العامة للإشكالية، وكذلك **نوع البيانات أو المعطيات المتاحة للتحقق من الفرضية**. (أهمية توفر المعلومات والبيانات)

ج. **يجب أن تكون الفرضية دقيقة:**

يجب على الباحث عند صياغة الفرضية **تجنب الغموض والارتباك** في اختيار المفاهيم الأساسية والمصطلحات المستخدمة والعلاقة المفترضة في هذه الخطوة.

د. **يجب أن تكون الفرضية عامة**

ضمان أنها **مستوحاة من نهج أو (نموذج) نظري أو بالأحرى مقاربة نظرية**. وهكذا ، فإن الفرضية التي تصل بين الارتباط الاقتصادي بين دولة مهيمنة أي جرت عليها

الهيمنة على دعم دولة قوية مهيمنة في السياسة الخارجية توجد أصولها في النموذج النظري او نظرية **النزعة التجارية الجديدة.**

ه. يجب أن تكون الفرضية تواصلية:

يجب أن تكون الفرضية مفهومة وبنفس الطريقة من قبل جميع الباحثين

5. كيفية التحقق من الفرضية:

- في البحث العلمي ؛ يجب أن لا يسعى الباحث أن يثبت صحة الفرضية بأي ثمن كان ؛ لكن يجب التحقق بكل موضوعية وبكل دقة ممكنة من الفرضية أو الفرضيات اللواتي يستند عليهن البحث العلمي. هذا التحقق الميداني ممكن أن يقود إلى تأكيد أو إبطال الفرضية.
- الفرضية لا تكون مؤكدة إلا بالاعتماد على بعض المعطيات المستقاة من ميدان البحث العملي التجريبي؛ هذه المعطيات تكون كدليل لوجود علاقة أو عدم وجودها بين مفاهيم الإشكالية. لا يمكننا تأكيد الفرضية إلا في حالة أن المعطيات المجمعة من ميدان البحث لا تبطلها.

مثال توضيحي:

صياغة المشكلة والحلول إلى الفرضية.

العنوان:

استعمال استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي.

تذكير بالإشكالية:

الإشكالية الخاصة للبحث تتطرق إلى علاقة الربط بين القرارات الحكومية بنتائج استطلاع الرأي ؛ نبحث أن نفهم جيدا العوامل التي تفسر هذه العلاقة.

المفاهيم العملية:

السؤال الخاص بالبحث يربط بين المفاهيم النظرية التالية: الرأي العام، قرارات الحكومة والعلاقة الرابطة بين الرأي العام وقرارات الحكومة.

لتحديد جيد لهذه المفاهيم النظرية ؛ سنعطي محتوى عملي لكل من هذه المفاهيم النظرية.

تعريف عملي لمفهوم الرأي العام

لنعطي محتوى عملي لمفهوم الرأي العام ؛ سنناقش من خلاله بصفة خاصة الإدارة الغالبة للرأي العام الوطني. الإدارة الغالبة للرأي العام تعرف بمدى الإجابة الغالبة لسؤال من الأسئلة حول السياسة العامة للحكومة ؛ مثال على ذلك كسؤال طرح (**هل يمكن للجيش الكندي المشاركة في حرب الخليج؟**)

الإجابة الغالبة لاستطلاع الرأي ممكن أن تكون موافقة للتدخل (دعم التدخل) أو موافقة للإبقاء على الوضعية الراهنة (عدم التدخل)؟

التعريف العملي لمفهوم السياسة الحكومية

التعريف العملي لمفهوم السياسة الحكومية من حيث إدارة القرار النهائي تعرف بنفس طريقة تعريف الإدارة الغالبة للرأي العام، القرار النهائي للسياسة الحكومية يمكن أن يكون إما في اتجاه التغيير (قرار التدخل في حرب الخليج) أو في اتجاه الوضع الراهن (قرار عدم التدخل).

التعريف العملي للعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة للحكومة

الرأي العام الشعبي والسياسة العامة الحكومية هما في حالة توافق إذا اتجها للاثنين في نفس الاتجاه. في الاتجاه الآخر لا يوجد توافق بينهما ؛ إذا كانت السياسة الحكومية تناقض الرأي العام، أي بمعنى على سبيل المثال ؛ الحكومة تقرر التدخل في حرب الخليج لكن غالبية الرأي العام الوطني هو ضد هذا التدخل.

أثار قابلية الاختيار للمقاربة النظرية المعتمدة

المقاربة النظرية المسماة **بالنظرية تعددية** التي نستلهم منها بحثنا تنص **بأن صناع القرار السياسي يميلون أن يأخذوا بنتائج استطلاع الرأي. نلاحظ ان هذه المسألة تحتوي على العديد من الآثار القابلة لاختبار الأثر الأول يبين أن العلاقة الملاحظة بين الرأي العام والسياسات العمومية تكون في غالب الأحيان علاقة توافق أو علاقة خلاف** ؛ وهذه تنحدر منطقيا من مسلمة مفادها أن القياديون السياسيون يأخذون بعين الاعتبار نتائج استطلاع الرأي غالبا من أن يتجاهلونها.

أثار أخرى تخص العوامل التي تفسر العلاقة بين الرأي العام الوطني و السياسات العامة للحكومة ؛ إضافة إلى ذلك وحسب النظرية التعديدية صناع القرار السياسي يأخذون بعين الاعتبار الرأي العام الوطني، وهذا منطقي بأن تفكر أنهم يأخذون دائما بعين الاعتبار هذه النتائج لاسيما إذا كانت نتائج استطلاع الرأي تعكس رأي عام وطني حازم.

الرأي العام هو ظاهرة منتشرة جدا يمكنها بأن تؤثر مباشرة على سلوك صناع القرار السياسي. النظرية التعددية تنص أن تأثير الرأي العام الوطني يمارس مباشرة من خلال المؤسسات السياسية للدولة. **للتبسيط نقول أن دعم الرأي العام هو شرط لازم ولكن غير كافي لتبنى السياسة الحكومية؛ إذ لابد في هذه السياسة أن تكون مدعومة من طرف**

الفاعلين المؤسساتيين المهمين الذين يلعبون دورا حازم كحلقة وصل لإصدار القرارات السياسية.

صياغة الفرضيات:

لتعبير عن هذا سؤال الخاص للبحث نصوغ الفرضيات الآتية:

1) يوجد غالبا توافق بدلا من الخلاف بين صناع القرار السياسي ونتائج استطلاع الرأي حول القضايا السياسية التي تهم الرأي العام الوطني.

2) التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي تكون محتملة أكثر لما نتائج إستطلاع الرأي تعكس **رأي عام وطني حازم** .

3) التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي يكون أكثر احتمال إذا كان **الفاعلون المؤسساتيين المهمين** يأخذون حلقة وصل بين صناع القرار السياسي والرأي العام الوطني.

للتحقق من هذه الفرضيات يلزم أن نترجم المفاهيم العملية العريضة إلي مدلولات تجريبية التي تفصل بطريقة حقيقة طبيعة العلاقة بينهما ؛ ولهذا لزم أن نتسلح بإطار عملي.

أسئلة وملاحظات عامة

1. كيف يتم صياغة الفرضية؟

الجواب1:

- هي بيان تقريري لتحديد علاقة متوقعة و معقولة و ممكنة موجودة في الظاهرة العلمية المشاهدة أو المتخيلة المراد دراستها
- صياغة تقريرية لسؤال البحث الخاص، لكن **بصيغة الإيجاب اللغوي ؛ نؤكد اللغوي**.
- هي **إجابة متوقعة** للسؤال الخاص أو الفرعي لإشكالية البحث

2. ماهي الفرضية المستحب استخدامه أو الانطلاق منها هل هي الفرضية الصفرية H0 أو الفرضية الموجبة H1 ؟ لماذا

الجواب2:

عند صياغة الفرضية نبدأ ب H1 لأنها هي الفرضية التي تخرج من النظرية سواء كانت صياغتها بالنفي أو الإثبات و H0 هي تعكس H1 التي نستخرجها من النظرية مهما كانت صياغتها؛ أما في الجانب الإحصائي نبدأ دائما ب H0 لأن H1 تتعلق بالنظرية

3. هل توجد فرضية رئيسة وفرضيات فرعية؟

الجواب3: لا توجد فرضية رئيسة ولكن توجد فرضيات فرعية نستخرجها من الأسئلة الخاصة والتي تخرج من السؤال العام الذي يمثل الإشكالية، هذا الأخير يتم صياغته بعد الاطلاع على النظريات والدراسات السابقة لاستخراج المفاهيم والعلاقة التي تربطها ببعضها البعض بحيث تكون هذه المفاهيم ذات صلة بدراستنا وبعنوان الدراسة

4. ما علاقة الفرضيات بعدد الفصول؟

الجواب 4: لا توجد علاقة مباشرة بين الفرضيات وعدد الفصول لكون الفرضية تتبع السؤال الخاص (الفرعي) وقد يخرج عن السؤال الفرعي عدة فرضيات فرعية ومنه لا يمكن وضع عدد الفصول حسب عدد الفرضيات هذا من جهة، من جهة أخرى عدد الفصول **مرتبط بالمفاهيم المكون لعنوان الدراسة أو السؤال العام لإشكالية البحث**.

5. هل H0 تعني بالضرورة عدم وجود علاقة و H1 وجود علاقة؟

الجواب 5: سبق و أن أجبنا أن H0 لا تعني عدم وجود علاقة ولكنها مرتبطة بعلاقة عكسية ب H1 التي تمثل الفرضية المستخرجة من النظرية، سواء كانت صياغتها بالنفي أو الإثبات.

6. ما علاقة عدد الفرضيات بالإشكالية؟

الجواب6: تكمن العلاقة بين عدد الفرضيات والإشكالية من خلال علاقتها المباشرة بالسؤال الخاص أو الفرعي، حيث يكون عدد الفرضيات يساوي عدد الأسئلة الفرعية أو يفوقها ولكن لا يكون أقل منها.

7. ما علاقة عدد الفرضيات بمحاور وأبعاد الاستبيان أو المقابلة؟

الجواب7: يتعلق الاستبيان أو المقابلة بالنموذج النظري للدراسة والذي يوضح فيه العلاقة بين البنى و المفاهيم الفرعية للبنية (الأبعاد)، ويمكن الاستعانة بالمفاهيم المكونة للفرضيات لقياسها كبعد أو مقياس جزئي مكون للاستبيان أثناء تصميمه حسب المراد من دراستنا.

8. كيف يتم التعليق على الدراسات السابقة؟

الجواب8: يتم التعليق على الدراسات السابقة كما يلي:

- ❖ تقسيم هذه الأخيرة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية مع مراعاة الترتيب في نوع الدراسة وتاريخ الصدور، إذ نتطرق إلى المقالات العلمية والمرتبة من القديم إلى الحديث حسب سنوات الإصدار أو النشر، ثم نتطرق إلى رسائل وأطروحات الدكتورة مع مراعاة الترتيب التاريخي أيضا.
- ❖ نقوم بذكر الدراسات التي تتناول العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ، أو التي تتناول إما المتغير المستقل مباشرة أو المتغير التابع مباشرة أو أحد مكونات المتغير المستقل، أو التابع، أو العناصر التي لها علاقة بهما وبموضوع بحثنا.
- ❖ نقوم في البداية بذكر عنوان الدراسة وصاحبها مع تحديد سنة النشر وتحديد نوعها، بعده نشير إلى الهدف من هذه الدراسة، كما نتحدث فيها عن خطواتها وكيفية تقسيمها، وذكر مجتمع دراستها والعينة، والتطرق إلى الأدوات وأهم النتائج التي توصلت إليها، ثم نقارن أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا ونستخرج منها ما يفيدنا وتكون كمرجع وتمهيد لصياغة الفرضيات الخاصة بدراستنا.

9. هل تأتي الدراسات السابقة بعد الفرضيات أم قبلها؟

الجواب 9: من الخطأ منهجيا أن تأتي الدراسات السابقة بعد الفرضيات، لأنه:

- ❖ حتى نستخرج الفرضيات لابد من وجود نظريات نعتمد عليها من خلال الدراسات السابقة، حيث نستخرج السؤال العام للإشكالية ومن نستخرج الثغرات في هذه الدراسات والتي تسمح بطرح السؤال الخاص أي الفرعي ، والذي نخرج منه الفرضيات.
- ❖ استخراج الفرضيات وصياغتها يأتي في خلاصة الإطار النظري وهذا في الجزء المتعلق بتشكيل الإطار النظري، حيث نتعرض للدراسات السابقة ونقوم بنقدها وتحليلها وربطها وتكيفها أي إسقاطها على دراستنا من أجل استخراج الثغرات والعلاقة بين المفاهيم ومنه نقوم بصياغة الفرضية الخاصة بنا بالاعتماد على هذه الدراسات.

10. هل لها علاقة بصياغة الفرضية أي نوعية الفرضية التي نبدأ بها البحث H1 أو H0 ؟

الجواب 10: نعم لها علاقة حيث نقوم بصياغة الفرضية في الجانب النظري انطلاقا من النظرية التي تناولتها الدراسات السابقة أي H1 .